دور النفط في واقع ومستقبل العراق الاقتصادي والسياسي

أ.م.د. حبيب صالح مهدي العبيدي

الكلية التقنية الهندسية الكهربائية/ الجامعة التقنية الوسطى

hbeebsaleh@mtu.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٢/٤/١١ **القبول: ٢٠٢٢/٥/١١**

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى كشف المزيد عن المعلومات المتعلقة بنفط العراق ودور العراق المستقبلي في سوق النفط العالمية، من خلال عضويته في منظمة أوبك، وتطور هذه العلاقة بضوء اتفاق أوبك. وتأتي أهمية البحث من خلال البيانات الحديثة المتعلقة بنفط العراق، والترابط القوي بين دور النفط في المشهد الاقتصادي والسياسي العراقي قبل وبعد عام ٢٠٠٣. يتألف البحث من اربعة مباحث وخاتمة واستنتاجات وتوصيات. وتقترح أهم الاستنتاجات تحويل عائدات النفط الى نشاط اقتصادي أكبر وأكثر تنوعاً للعراق. ويستدعي تنشيط القطاعات الأكثر احتياجا والتنويع الاقتصادي وزيادة الطاقة التكريرية له. فضلا عن إيجاد بيئة تشريعية ملائمة لعمل المؤسسات الاقتصادية، بعد إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي. والتفكير مليا "بإيجاد بدائل لخطوط انابيب تصدير النفط الحالية وابرزها المار عبر الأراضي التركية الى البحر الأبيض المتوسط. وإعادة احياء خط انابيب تصدير النفط العراقي المار عبر أراضي العربية السعودية الى البحر الأحمر، فضلا عن اكمال خط انابيب البصرة – العقبة عبر الأردن.

الكلمات المفتاحية :العراق؛ النفط ؛ الاقتصاد العراقي؛ مستقبل العراق السياسي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

The Role of Oil in the Reality Economic and Political Future of Iraq

Assist. Prof. Dr. Habeeb Saleh .M. Al-Obaidi
Electrical Engineering Technical College/ Middle Technical University
hbeebsaleh@mtu.edu.iq

Received: 11/4/2022 Accepted: 11/5/2022

Abstract

The research aims to reveal more information about Iraq's oil and Iraq's future role in the global oil market through its membership in OPEC, and the development of this relationship in light of the OPEC agreement. The importance of the research comes from the recent data related to Iraq's oil, and the strong correlation between the role of oil in the Iraqi economic and political scene before and after 2003. The research consists of four sections, a conclusion, results, and recommendations. The most significant conclusions suggest transferring oil revenues to a larger and more diversified economic activity for Iraq. It calls for activating the key sectors, diversifying the economy, and increasing its refining capacity. As well as "creating an appropriate legislative environment for the economic institutions after approving the Federal Oil and Gas Law, and considering seriously finding alternatives to the current oil export pipelines, especially that passing through the Turkish territory to the Mediterranean. Moreover, reviving the Iraqi oil export pipeline going through Saudi Arabia to the Red Sea, besides completing the Basra-Aqaba pipeline through Jordan.

Keywords: Iraq; oil; Iraq's economy; Iraq's political future.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

يعد العراق من بين أوائل الدول التي أنتجت النفط في الشرق الأوسط، وهو أحد أبرز مؤسسي منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، ويمتلك احتياطات نفطية كثيرة تضعه في المرتبة الخامسة عالميا والثاني عربيا بعد المملكة العربية السعودية، حسب تصنيف مؤسسة GFP العالمية مطلع عام ٢٠٢١. ويمتلك احتياطياً مؤكداً من النفط يصل الى ١٤٨ مليار و٨٠٠ مليون برميل. وفي تقارير مراكز البحوث والشركات وبعض المهتمين (حسب نظرية الذروة) يعد العراق الاول عالمياً في المستقبل القريب من حيث الاحتياطي النفطي، كما انه الاخير عالميا من حيث نضوب النفط فيه. وعلى الرغم من كون العراق، احد الدول الرئيسة في سوق النفط العالمية، الا ان ظروفاً عديدة ابعدته عن لعب دور المنافس القوي في السوق العالمية لعقود عدة بسبب الحروب والحصار، ولكن هذا الدور عاد للعراق بعد عام ٢٠٠٣. استمر وجود العراق تاريخياً تحت مظلة الاحتلالات الاجنبية المتعاقبة، ومن اهمها اطماع الدول الغربية منذ اكتشاف النفط فيه نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والمتمثلة باحتلال العراق من قبل بريطانيا عام ١٩١٤ – ١٩١٨، فضلاً عن وضع ثروته النفطية تحت سلطة الشركات الاحتكارية، وبمساومات سياسية سيادية، حتى قيام النظام الجمهوري بانقلاب عام ١٩٥٨، واصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

وبالرغم من الندرة المالية المتحققة من عوائد النفط في تلك الفترة، الا انه تم توظيفها لأعمار العراق من خلال خطط خمسية تكللت بالنجاح في التخطيط والتنفيذ مستندة الى ارادة وطنية طموحة تعززت بإعلان تأميم النفط عام ١٩٧٢ وانهاء دور الشركات الاجنبية الاحتكارية وبالشكل الذي جعل العراق محورا من محاور التخطيط العدائي الغربي والصهيوني في محاولات كبيرة لزجه في سلسلة حروب غير مبررة، وضياع ثرواته المتراكمة، وتحطيم بناه التحتية فضلاً عن تقديمه لخسائر بشرية كبيرة أستمرت حتى غزوه واحتلاله عام ٢٠٠٣، وبعد ذلك وحتى يومنا الراهن. ان محصلة هذه الاحداث والتطورات السياسية والاقتصادية، ستقودنا الى تبني مشاهد (سيناريوهات) محتملة لمستقبل نفط العراق، يطرحها الباحث لبيان تأثير العراق في

المحيط الاقليمي والدولي، والعودة الى لعب أدوار سياسية واقتصادية مهمة تعيده الى مركز الصدارة الدولية الذي يستحق.

هدف البحث: يهدف البحث إلى كشف المزيد عن المعلومات المتعلقة بنفط العراق ودور العراق المستقبلي في سوق النفط العالمية، من خلال عضويته في منظمة اوبك، وتطور هذه العلاقة بضوء اتفاق اوبك بلص، وغيرها من المحافل الاقتصادية والسياسية، فضلا عن تسليط الضوء على الداخل العراقي، ووصف حالته الاقتصادية والسياسية، واستشراف مستقبله.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال البيانات الحديثة المتعلقة بنفط العراق، والترابط القوي بين دور النفط في المشهد الاقتصادي والسياسي العراقي قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها، فضلا عن الارباك والتضارب الذي يحيط بالمعلومات المتاحة حول قدرات العراق النفطية، وقد استند الباحث على اهم مصادر المعلومات المتعلقة بالنفط وأحدثها.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من أن غياب التخطيط الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣، وتحول النظام السياسي والاقتصادي فيه من نظام اشتراكي مخطط مركزيا، الى نظام (لامركزي) ديمقراطي ليبرالي يقوم على اساس الاقتصاد الحر، دون ان يصاحب ذلك اي منهجية في الانتقال الاقتصادي والديمقراطي، ادى الى ضياع ثرواته المتراكمة بعد عام ٢٠٠٣، و بموازنات مالية هائلة تسودها العشوائية في التخصيص والفساد، فضلا عن تشتت قواه السياسية وتناحرها (وفق رؤية الديمقراطية التوافقية) وبروز ظاهرة الاقليم الاقوى على حساب المركز، معززة بنصوص في دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ .

فرضية البحث: تنطلق من الرغبة الحقيقية في اعادة تأهيل التأثير الاقتصادي والسياسي للعراق، في المحيطين الداخلي والخارجي، بالشكل الذي يستطيع من خلاله ان يستجمع قواه ويعيد بناءه الاقتصادي والسياسي، بعد ان ينتهي من صراعه الداخلي (السياسي والامني)، ليصبح دولة نفطية مؤثرة وقائدة في محيطه الاقليمي والدولي ولذلك تستلزم الفرضية الاجابة على الاسئلة الآتية:-

هل يستطيع العراق ان يستجمع قواه ويعيد بناءه الاقتصادي، بعد ان ينتهي من صراعه الداخلي السياسي والامني، ليصبح دولة نفطية مؤثرة وقائدة في محيطه الاقليمي والدولي؟ هل يمكن للنفط ان يكون محورا في العلاقات الدولية؟ ولماذا استهدف العراق بعد تأميم نفطه عام ١٩٧٢ من قبل الغرب؟

منهجية البحث : استند البحث على مناهج عدة، فقد استخدم المنهج التاريخي لبيان تأريخ نفط العراق واهم الاحداث التي رافقت ظهوره، فضلا عن استخدام المنهج الوصفي لبيان وضع النفط العراقي وسياسة العراق قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل البيانات والوقائع بضوء تنامي وتطور الاحداث التي رافقت النفط في العراق، ومن ثم المنهج المقارن اذ تم استخدامه لبيان الفوارق التي اتبعت في رسم موازنات العراق مطلع خمسينيات القرن الماضي مع موازنات العراق بعد عام ٢٠٠٣، والاهتمامات السياسية التي رافقت انفاق اموال النفط لكلتا الفترتين. اما المنهج الاستشرافي، فقد استخدمه الباحث لبيان آفاق مستقبل نفط العراق ودوره السياسي فضلا عن انعكاساته الاقتصادية داخليا وخارجيا، وجاء معززا ذلك بمشاهد مستقبلية يطرحها الباحث لاستشراف المستقبل.

هيكلية البحث : يتألف البحث من اربعة مباحث وخاتمة واستنتاجات وتوصيات. تناول المبحث الاول تأريخ ظهور النفط في العراق والاطماع الغربية التي همينت عليه، فضلا عن الاوضاع الاجتماعية ممثلة بالقوة الوطنية السياسية التي تصدت لهذه الاطماع. اما المبحث الثاني فقد تناول دور النفط في بناء وتنمية العراق قبل عام ٢٠٠٣ وانعكاس وارداته بموازنات حقيقية جسدت نهضة العراق وبناءه. فيما تناول المبحث الثالث اوضاع العراق النفطية والسياسية بعد عام ٢٠٠٣، واثار الحرب التي دمرت بناه الاقتصادية والسياسية، ودور الولايات المتحدة في كل ذلك. المبحث الرابع تناول مستقبل العراق النفطي والسياسي والافاق المتاحة امامه، فضلا عن ثلاثة مشاهد يطرحها الباحث لمستقبل العراق. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول

الجذور التاريخية للنفط في العراق

عُدّ العراق من بين الدول الأولى في أنتاج النفط، حيث تشير الوثائق التاريخية الى أن العراق كان محطة صراع دولية على الامتيازات النفطية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وجرت أول محاولة لتطوير منابع النفط المعروفة والتي كانت تنتشر في هيت (غرب العراق) والموصل (شمال العراق)، وطوزخورماتو وكركوك، ومندلي (شرق العراق)، في عهد الوالي العثماني (مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢)، بمساعدة خبراء ألمان. وتم إنشأء مصفاة في بعقوبة لتصفية النفط المستخرج من مندلي عام ١٩٣١. ثم جرت محاولات أخرى في منابع القيارة، أواخر القرن التاسع عشر بمساعدة خبراء فرنسيين.

وفي سنة ١٩٠٥، بدأت السلطات العثمانية باستيراد أجهزة حديثة لاستخراج النفط من حقل القيارة بمساعدة الخبراء الألمان، ولكن قيام الحرب العالمية الاولى حال دون أنجاز هذا المشروع (خليل، ١٩٨٠، ١٩-٢٠). وصف الألمان العراق من خلال بعثات عدة من الخبراء والصحفيين، بأنه (بحيرة من النفط)، وبينوا أن مستقبل النفط في هذه المنطقة أكثر ربحاً من حقول النفط الروسية (خليل، ١٩٨٠، ٢٠). ومنذ عام ١٩٠١ حاول المستر دارسي (بريطاني الجنسية) الحصول على امتياز داخل العراق مماثل لامتيازه في إيران، ولكنه فشل أمام النفوذ الألماني. وفي هذه الأثناء قدم خبير أرمني يدعى سركيس كالوست جلبنكيان (كولبنكيان)[1]* إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني تقريراً يؤكد وجود البترول في العراق، وعندها بدأت اهتمام السلطان بهذا الموضوع، فاصدر فرماناً عام ١٩٠٤ تؤول بموجبه مساحات مهمة من أراضي العراق ذات الاحتمالية البترولية المهمة، الى خزينته الخاصة (السماك، ١٩٨٠، ٣٨-٣٩). وحسب تصنيف (الدكتور محمد ازهر السماك) مرت قصة النفط العراقي بثلاثة محطات: **الاولى** تبدأ مع قدوم البعثة الألمانية حتى بداية الحرب العالمية الأولى (١٨٧١-١٩١٤)، **والمحطة الثانية** ابان الحرب العالمية الاولى وحتى اتفاقية

Regional Studies Journal, Vol.16, No.53, July 2022 (89-128)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

سان ريمو (١٩١٤–١٩٢٠)، أما **المحطة الثالثة** فهي المدة التي شهدت ميلاد شركة نفط العراق المحدودة (١٩٢٠–١٩٢٩) (السماك، ١٩٨٠، ٣٧). وهي القصة الأولى لظهور النفط، ومن ثم بيعه تجارياً عام ١٩٢٧من مجموعة مصالح شركات النفط العالمية الكبرى، وسميت الشركة الفرعية بأسم شركة نفط العراق (IPC)[٢] بناءاً على أتفاق امتيازات اذار/ مارس ١٩٢٥. ومرت تجربة العراق بمحطات أخرى كان أبرزها الاتفاقية العراقية–لبريطانية عام ١٩٣٠، التي مهدت لانضمام العراق إلى عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٢ (وبمقترح من مجلس الوزراء العراقي عام ٢٠٢١ اصبح هذا اليوم عيدا وطنيا للعراق)، وكل ذلك جرى لكي يتم استحواذ بريطانيا على نفط العراق، كونه حصل على استقلاله السياسي ومن ثم فان الاتفاقية العراقية–البريطانية عام ١٩٣٠، هي اتفاقية بين دولتين مستقلتين. وفي ضوء ذلك فقد عدل الامتياز النفطي جزئياً، في نيسان/ أبريل ١٩٣٢، ويونيو عام ١٩٣٨، وبعدها أحكمت شركة نفط العراق نفوذها الاقتصادي على الأراضي العراقية التي يحتمل وجود النفط فيها شمالاً وجنوباً (الرميحي، ١٩٨٢، ١٧٦).

على صعيد آخر شكل العراق وثرواته النفطية قضية صراع سياسي بين الدول الغربية ممثلاً بألمانيا وفرنسا ضد بريطانيا، قبل الحرب العالمية الأولى. وبعد انتهاء الحرب خرجت ألمانيا من المنافسة بعد أن خسرت الحرب ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، في صراع للحصول على امتيازات متكافئة من حقول النفط العراقية، ولكن بريطانيا رفضت هذه القسمة، وتحت ضغوط عديدة أهمها قضية الموصل، وضمها إلى العراق، بعد أن كانت ضمن مناطق النفوذ الفرنسي، فضلاً عن مطالبة تركيا فيها، نجحت بريطانيا في مسعاها لإعادة الموصل إلى نفوذها، لكي يكون العراق بشكل كامل تحت نفوذها، بعد ان حصلت على ضمانات فرنسية وأمريكية بعدم الاعتراض مقابل حصص في نفط العراق (خليل، ١٩٨٠، ١١٩). ويمكننا الاشارة في هذا الصدد إلى انه كان هناك العديد من المساومات الدولية على نفط العراق، اذ يشير نوري عبد الحميد الراوي إلى أن الوثائق الرسمية لا تكشف عن هذه المساومات بين الانكليز والايطاليين فيما يتعلق بموضوع شركة (أنماء النفط) البريطانية مثلاً، غير أن

ذلك يبدو جلياً عندما نعرف الأوضاع التي سادت في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح للنفط العراقي أهمية كبيرة في أوروبا منذ أن بدأت شركة نفط العراق تصديره أواخر عام ١٩٣٤، وتنامي الروح العسكرية لدى ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية، وتوتر الأوضاع الدولية بسبب حملة ايطاليا على الحبشة في عام ١٩٣٥. وأشارت الصحف الألمانية إلى الدور الكبير الذي يمكن ان يلعبه النفط العراقي في هذه الحرب (خليل، ١٩٨٠، ٢٧١–٢٧٢).

وعليه فقد أحدثت الحرب العالمية الثانية تغييرات كبيرة في العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات، وازدادت أهميته فارتفعت أسعاره؛ ففي فنزويلا حدثت ثورة عام ١٩٥٤، وكان من أبرز شعارتها تحرير الثروة النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية. وفي أيران تم التفاهم مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٤٦ حول امتياز نفط المقاطعات الشمالية، وتأسيس شركة سوفيتية–ايرانية للنفط. وفي الكويت حصلت شركة النفط الأمريكية المستقلة أمينويل Amin oil في ٦/٦ /١٩٤٨ على امتياز حصة الكويت من المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، ومنحت السعودية ايضاً حصتها من تلك المنطقة المحايدة الى شركة نفط غرب الباسفيك الأمريكية عام ١٩٤٩، بشروط أفضل من أمينويل (نعمان، ١٩٨٣، ٢٠–٢١). وبالضد من ذلك كانت عائدات العراق النفطية لا تتناسب وقيمة براميل النفط المصدرة من حقوله اذ كان تأثير الاتفاقات النفطية للكويت والسعودية مع الشركات النفطية العالمية، فضلاً عن تأميم النفط الايراني عام ١٩٥١[٣]، الاثر الاكبر في ازدياد الوعي العراقي، ومطالبة الاحزاب العراقية بتأميم النفط كما حدث في أيران، ودارت مناقشات في مجلس النواب العراقي حول موضوع النفط، طالب فيها نواب حزب الاستقلال وعدد من النواب الاخرين في ٢٥ أذار/ مارس ١٩٥١ بسن لائحة قانونية لتأميم النفط، بل أن محمد مهدي كبة، زعيم حزب الاستقلال، طالب في ١٩٥١/٤/٢٦ بضرورة تأميم مرافق النفط (نعمان، ١٩٨٣، ٢٢). وعلى أثر ذلك قادت المفاوضات الطويلة بين حكومة العراق[٤] والشركة البريطانية الى استجابة الشركة ورضوخها للضغوط الشعبية العراقية بتوقيع اتفاقية عام ١٩٥٢، اذ أقر بموجبها تقديم نصف الأرباح الى الحكومة

العراقية، بعد أن كان العراق يتقاضى ٣٩ شلناً ثم ٥٨ شلناً عام ١٩٤٩، عملة ورقية (٢٩٠٠ فلس للباون) بينما كان سعر الباون في سوق بغداد الحرة يزيد عن خمسة دنانير، فألحق ذلك خسارة بالعراق تقدر بما يقارب (٢١) مليون دينار للمدة من ١٩٤٠ – ١٩٥٠ (خليل، ١٩٨٠، ٣٢٧–٣٢٨).

لقد تميزت مرحلة القرن العشرين، بعقد اتفاقيتين بين حكومة العراق وشركات النفط الاجنبية. الأولى هي اتفاقية ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، مع شركة نفط خانقين ونفط الـرافـديـن المحدود وبحقوق واضحة للحكومة العراقية ولكن بعد تلكؤ هذه الشركة في تنفيذ التزاماتها أصدرت الحكومة العراقية أمرها بإنهاء امتياز الشركة في ١٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٨ (السماك، ١٩٨٠، ٧١). وتولت الحكومة العراقية عملية الانتاج من حقول خانقين التي أصبحت ملكاً لها. أما الاتفاقية الثانية، وهي الاهم عام ١٩٥٢ والتي عدت نافذة اعتباراً من ١٨ شباط/ فبراير من العام نفسه، ضمنت نصف الارباح للحكومة العراقية، وأتاحت العديد من النقاط الايجابية لصالح الحكومة العراقية، وكان ذلك نتيجة للتأثير الايجابي التي أحدثته الضغوط العراقية بفعالياتها السياسية والشعبية فضلاً عن تجربة تأميم النفط الايراني، وكان ذلك واضحاً في استجابة الحكومة البريطانية بشكل سريع هذه المرة ودون مماطلة (نعمان، ١٩٨٣، ١٣–٢٢). وكان لانهيار تجربة مصدق في إيران وإجهاضها، أثر سلبي على تجربة العراق النفطية، من خلال عودة الشركات الاحتكارية الأجنبية لاستخدام أسلوب المماطلة والتسويف مع استحقاقات العراق المالية، وامتيازاته التي أقرتها الاتفاقية. اما الحراك السياسي القائم في خمسينيات القرن الماضي، فقد كان ناقماً على تلك الاتفاقيات المذلة للشعب العراقي، ونجد ذلك واضحاً كما يذكره أسامة عبد الرحمن، في بيانات الاحزاب التي كانت ناشطة في تلك المدة، اذ رفضت هذه الاتفاقية، كما ورد في بيان حزب الاستقلال، المعارض لاتفاقيات النفط الجديدة، ولـــم يقبل بأي اتفاق سوى تأميم النفط، وكان حزب البعث العربي الاشتراكي في حينها حركة ناشئة اذ تأسست عام ١٩٤٧، فقد ورد في بيانه رفضه لاتفاقيات النفط الجديدة والقديمة معاً لأنها ضد أهداف الشعب في التحرر السياسي والاقتصادي، ولان هدفه هو التأميم

والتأميم الدائم. أما الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)، والذي لم تكن له صحافة تنشر أرائه، فقد تبنى في مؤتمره الثالث الـذي عقد في ١٩٥٣/١/٢٦، تـأمـيم النفط العراقي هدفاً لهُ، أما الجبهة الشعبية المتحدة والـحـزب الوطني الديمقراطي فقد دعت الى تهيئة مستلزمات التأميم قبل الاقدام عليه، بإلغاء المعاهـدات والقواعد العسكرية التي هي في الحقيقة مراكز لحراسة امتيازات النفط (نعمان، ١٩٨٣، ٢٨-٣٤).

أستمر هذا الحال حتى قيام النظام الجمهوري عام ١٩٥٨واصدار قانون (٨٠) لسنة ١٩٦١ من قبل عبد الكريم قاسم والذي تم بموجبه اعادة السيطرة العراقية على مساحة ٩٩،٥ % من الاراضي العراقية غير المستغلة من قبل الشركات الاحتكارية (المرتضى، ٢٠٠٨، ٧٣). وكان لهذا القرار، وحراك الدول النفطية الاخرى الراغبة في التحرر من الشركات النفطية الاحتكارية، الاثر في انشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك – OPEC) اذ كان للعراق الدور الرئيس في أنشاء هذه المنظمة وذلك من خلال التفاهمات التي جرت مع المملكة العربية السعودية وايران والكويت فضلاً عن فنزويلا، في اول مؤتمر عقد في القاهرة عام ١٩٥٩ للتباحث في قضايا النفط ثم أعقبه مؤتمر بغداد الذي أنبثق عنهُ قرار صدر بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٤، لغرض أنشاء منظمة ترعى مصالح الدول النفطية المصدرة، و صادق مؤتمر كراكاس في فنزويلا على أنشاء منظمة أوبك في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦١ (البار، ١٩٨٦، ٣٨). وكان انبثاق (منظمة اوبك) من قبل الدول النفطية أمر طبيعي ازاء تعمد شركات النفط الدولية خفض اسعار النفط المتكرر لإلحاق الاذى بدول الانتاج، وتجاهل هذه الشركات للنداءات المتكررة من قبل هذه الدول في رفع اسعار النفط وتحقيق عدالة مالية بين هذه الشركات ودول النفط .

المبحث الثاني

دور النفط في تنمية العراق قبل عام ٢٠٠٣

كانت العوائد النفطية المتحققة من الاستخراج النفطي للمدة (١٩٢٧–١٩٥٨) بواسطة عقود الامتياز الاحتكارية، مبالغ قليلة قياساً لحاجات العراق وبناءه المستقبلي، وندرة هذه الأموال المتحققة وصعوبة الحصول عليها نتيجة المفاوضات المريرة التي كابدتها الحكومات العراقية للمدة السابقة، ومع ذلك أخذت هذه الايرادات المالية بتصاعد مستمر حتى شكلت ٦٠% من حجم ايرادات موازنات خمسينات القرن العشرين. رافق ذلك نمواً بالإنتاج النفطي، اذ وصل عام ١٩٥٠ الى ١٤٠ الف برميل /ي. وفي عام ١٩٥٥ بلغ معدل الانتاج ٧٠٠ الف برميل /ي، ثم ازداد الانتاج ليصل الى حوالي مليون برميل /ي عام ١٩٦٠، ثم مليون ونصف مليون برميل /ي عام ١٩٦٥، ثم حوالي ١،٧٥ مليون برميل / ي عام ١٩٧٠ (الرميحي، ١٩٨٢، ١٧٧–١٧٨). ويعد عام ١٩٥٠ نقطة التحول الاولي في الاقتصاد العراقي نحو الإنماء، اذ شهد هذا العام ميلاد مجلس الاعمار ليأخذ على عاتقه مهمة التخطيط والتنفيذ بغية تنمية اقتصاديات البلاد .

وخصصت لميزانية العراق جميع عائدات النفط، الا انها خفضت الى نحو ٧٠% عام ١٩٥٢ بالنظر لازديادها المطرد، وفي عام ١٩٥٣، تم إنشاء وزارة للأعمار والاسكان، وبذلك اصبح مجلس الاعمار مرتبطاً بها (السماك، ١٩٨٠، ٣١٧). وفي باكورة اعماله، قدم مجلس الاعمار الى الحكومة العراقية ثلاثة برامج للتنمية، الاول من المدة ١٩٥١–١٩٥٦ والبرنامج الثاني من ١٩٥٥–١٩٥٩، اما البرنامج الثالث من عام ١٩٥٦–١٩٦١، وهذا جاء متقدماً نتيجة لتزايد عائدات البلاد من النفط. وجاء البرنامج الاول ١٩٥١–١٩٥٦ استناداً الى توصيات بعثة البنك الدولي للإنماء والتعمير (I.B.R.D.) حول تنمية الاقتصاد العراقي والتي يمكن إجمالها، في توسيع عمليات الإنتاج الزراعي، ومشروعات الري وخزن المياه، وإقامة الصناعات التي يمكنها البقاء دون الحاجة للحماية الكمركية، واقامة قاعدة ضرورية للبناء الاقتصادي من طرق وجسور، فضلاً عن رفع مستوى التعليم المهني وتعميم

التعليم الإلزامـي. وبلغ أجمالي مخصصات هذا البرنامج نحو ١٥٢,٢ مليون دينار. وحظي القطاع الزراعي بنحو ٤٣,٩ مليون دينار من أجمالية، في حين حظي كل من قطاعي الصناعة والنقل بنسب متفاوتة بلغت نحو ٣٠,٤ للأول، ٣٠,٣ مليون دينار للثاني على التوالي. أمـا قطـاع المباني والإسكان فقد حصل على ١٥,٤ مليون دينار من أجمالي التخصيصات (السماك، ١٩٨٠، ٣١٧–٣١٨). وبلغت تخصيصات البرنامج الثاني ١٩٥٥–١٩٥٩، نحو٢٩٨,٩ مليون دينار بزيادة واضحة عن سابقهِ الثاني ١٩٥٥–١٩٥٩، اذ حافظ القطاع الزراعي والري على المرتبة الاولى في التخصيص، وجاء ذلك حسب نسب توزيع الخطة، بناءً على توصية دراستي اللورد سولتر[٥](*)، وهيئة ارثردي لتل، اذ حصلت مشروعات قطاعي النقل والموصلات والاسكان على اكثر من نصف اجمالي استثماراته بنسبة ٥٠,٧ % أي نحو٤,١٣٧ و١١٢,٤ مليون دينار لكل منهما على التوالي، في حين هبطت نسبة قطاع الصناعة بنحو ١٣,٦ %، وحافظ القطاع الزراعي على نسبته تقريباً ٣٥,٧% (السماك، ١٩٨٠، ٣٧–٣١٨). وقد استمرت المـوازنـات الخـمسية (خمس سنوات) بعد ذلك نتيجة العوائد المالية التي غيرت من البنية التحتية للعراق، فضلاً عن المستوى العلمي والتقدم الصناعي والزراعي، ورفاهية المجتمع بشكل عام.

وعلى الرغم من بقاء اسعار النفط شبه ثابتة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧١ بسعر ١,٨٠ دولار للبرميل، الا ان العائد الصافي للعراق كان ٨٥,٤ سنتاً للبرميل، بينما يذهب المبلغ المتبقي للشركات. وفي شباط/ فبراير عام ١٩٧١ جاءت الزيادة الأولى في اتفاقية طهران، والتي نصت على زيادة الاسعار المعلنة ٢٥ سنتاً للبرميل، واصبح عندها سعر البرميل ٢,٨ دولاراً، والدخل الصافي للعراق ١,٧٤ دولاراً من كل برميل نفط (متولي وأبو العلا، ١٩٨٥، ٢٤٢). لقد شكلت زيادة اسعار النفط (الثابتة) بعد تعديلها من قبل منظمة اوبيك عوائد مهمة للعراق في مجال التنمية، وبناء القدرات العسكرية، ولأول مرة تقفز الأسعار بمعدلات قياسية غـير مسبوقة، إذ بـلغ سعر النفط في مطلع عام ١٩٧٤ (١٠,٨) دولار للبرميل، وكان هذا السعر هو انعكاس لقرار اتخذته اوبك في تموز/ يوليو ١٩٧٣ (الجلبي، ١٩٨٩، ١٢). لقد كان

بأثر قرارا ت منظمة أوبك حول رفع الأسعار واستخدام النفط كسلاح في حرب عام ١٩٧٣ ردة فعل عنيفة من قبل الدول الغربية الكبرى المستهلكة للنفط، تمثلت بإنشاء وكالات ومنظمات اقتصادية وسياسية، مجابهة لاوبك مثل وكالة الطاقة الامريكية (EIA)[٦] ووكالة الطاقة الدولية (IEA)[٧]. فضلاً عن التجمعات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي الدولي (OECD) والتي تم تنشيطها بزيادة عدد الاعضاء فيها بعد عام ١٩٧٤. قفزت ايرادات دول منظمة أوبك من حوالي مليار دولار عام ١٩٧٣، الى حوالي ١١٨ مليار دولار عام ١٩٧٤ (الجلبي، ١٩٨٩، ١٢). ثم قفزت أسعار النفط للمرة الثالثة مطلع عام ١٩٧٧ بنسبة ١٠% لجميع دول أوبك باستثناء المملكة العربية السعودية إذ أصبح السعر في موانئ الخليج العربي (١٢،٨٠) دولاراً للبرميل. الزيادة الرابعة جاءت مطلع عام ١٩٧٩، وهي في المتوسط ١٠%، ولكنها زيادة معقدة وبنسبة متفاوتة التصاعد، حتى أصبح في أكتوبر ١٩٧٩، (١٤،٥٤) دولاراً للبرميل، ثم جاءت الزيادة الخامسة في ديسمبر ١٩٨٠، وهي في حدود ١٤،٥% وتتراوح ما بين (٢–٥) دولارات للبرميل وفقاً لمبدأ السوق (العرض والطلب)، أو بناءً على الاتفاقات التي عقدتها دول أوبك مع المشترين.

الزيادة الاكبر رفعت قيمة العوائد بشكل كبير جداً لدول أوبك، هـي بعد عام ١٩٨١ وحتى منتصف الثمانينيات اذ اصبح سعر البرميل بين (٣٢ – ٤١) دولاراً (متولي وأبو العلا، ١٩٨٥، ٢٤٣). كان من بين نتائج السياسة الغربية المعارضة لاوبك، خفض الانتاج، إذ بلغت مكامن التخزين الاستراتيجي ذروتها في هذه الدول، وتم خفض استيرادها من نحو ٣١ مليون برميل /ي عام ١٩٧٩، الى نحو ١٥ مليون برميل /ي عام ١٩٨٦، وبذلك أُجبرت في صورتها الحقيقية، باستخدام دولار ثابت القيمة عند عام ١٩٧٣. وقد ظل السعر الاسمي يراوح حول ١٨ دولار خلال المدة من عام ١٩٨٦ – ٢٠٠٣، وان لم يتجاوز في صورته الحقيقية (٥) دولارات بقيمة عام ١٩٧٣ (عبدالله، ٢٠١١، ٥٢). عاش العراق حقبة سبعينيات القرن الماضي، على ركيزة الاضطرابات في أسواق النفط، اذ تضاعفت اسعار النفط الى أكثر من عشرة أضعاف بين المدة ١٩٧٣ – ١٩٧٩، وحقق العراق فيها فوائض نقدية بصورة

احتياطات من النقد الاجنبي قاربت ٤٠ مليار دولار، واستطاع فيها من بناء بنية تحتية بقيمة مماثلة لمبالغ الاحتياطات في أعلاه، في حين بلغ متوسط دخل الفرد السنوي قرابة ٣٤٠٠ دولار أمريكي، وهو يماثل ٨٠٠٠ دولار بأسعار عام ٢٠٠٣ وبقي القطاع الزراعي يشكل حوالي (٢٥– ٣٠ %) من مكونات الناتج المحلي، في حين ازدادت حصة النفط وعائداته المالية في ذلك المكون ليبلغ ما بين ٥٥–٦٠% (صالح، ٢٠٠٩، ١٩). وبأثر تلك الوفرة المالية والازدهار الذي عم جميع مرافق المجتمع العراقي، دخل العراق في مواجهة خطيرة كانت الاولى في عقد الثمانينيات، عندما استنفدت الحرب مع ايران عوائد النفط الريعية[٨] دونما توافر قدرة كافية على تمويلها، في وقت عاشت أسواق النفط فترة ركود طويل عبر تلك الحقبة، وانغماس البلاد بالاقتراض والاستدانة من دول الجوار النفطية لتعويض تكاليف الحرب، التي مثلت عبئاً لا يستهان به من مطالبات المديونية الخارجية للعراق، قُدِرت بحوالي ٤٥% منها، وكانت مفتاحاً لحرب ريعية ثانية مع دول الخليج النفطية، تمثلت باحتلال الكويت عام ١٩٩٠، ادت في نتائجها الى تخريب مذهل لمنظومة الانتاج النفطي في كلا البلدين، وعلى نحو لم يسبق لهُ مثيل في تاريخ الحروب من هذا النمط .

كلفت حروب العراق خسائر كبيرة على مدى اكثر من عقدين قرابة ترليون دولار، سواء بالتدمير المباشر لهياكل الاقتصاد وبناه التحتية، أو ضياع فرص النمو والتنمية بما في ذلك تعويق القطاع النفطي نفسهُ (صالح، ٢٠٠٩، ٢٢) وأشار الدكتور فاضل الجلبي[٩] في ندوة أقيمت بلندن، أن العراق خسر خلال المدة (١٩٨٠–٢٠٠٦) ما يقارب من ٤٣٠ مليار دولار، نتيجة عدم استخراجه وتصديره للنفط الخام وفق حصته في الاوبك والتي بلغت ١٤,٥ % في العام ١٩٨٠ (قبل الحرب العراقية الايرانية)، إذ قدرت كمية النفط غير المصدرة ١٨,٥ مليار برميل، ولكن هذه المدة هي مدة الحروب والحصار والعقوبات التي عطلت تصدير العراق لهذه الكميات والحصول على الأموال (حبيب، ٢٠٠٧).

المبحث الثالث

أوضاع العراق النفطية والسياسية بعد عام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣ دخل العراق في حقبة جديدة، أثر التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكبير، إذ أصبح تحت الاحتلال العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، بموجب القرار ١٤٨٣ الصادر من مجلس الامن الدولي ترتب على غزو العراق واحتلاله، تعرض منشأة النفط الاستخراجية والتحويلية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق، سببت اضراراً ربما فاقت في حجمها ومدياتها ما تعرضت لهُ خلال الحرب الايرانية–العراقية (١٩٨٠–١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠–١٩٩١)، ورافقت ذلك عمليات تهريب وبخاصة المشتقات النفطية (الجلبي، ٢٠١٢، ٥٣). وجاءت هذه الاحداث نتيجة للتخطيط الامريكي، والذي استهدف دول النفط خارج سيطرته قبل ٢٠٠٣، ومثّل العراق اولوية في هذه الدول، فضلاً عن مناطق اخرى من العالم. وجاءت الحاجة المتنامية لاستيراد النفط، ولأكثر من ٥٠% في استهلاكها المحلي، ضاغطة بشكل كبير على صناع القرار في الولايات المتحدة، (بل ودخلت مادة النفط في الحملات الانتخابية الرئاسية، مع نهاية ولاية كلنتون وبداية حملة بوش الابن) ولأجل ذلك فأن مستقبل الهيمنة والقيادة الامريكية للنظام الدولي ستتوقف على مدى نجاحها في توفير المصادر الكافية لإدامة تقدمها وتفوقها الصناعي والاقتصادي (كيوهان، ٢٠١٢، ٥٣).

فضلاً عن ذلك فان تزايد الطلب الاجنبي على موارد الطاقة الطبيعية (النفط) من قبل الصين والهند واليابان، ناهيك عن أوربا، والمصاحب في الوقت نفسهُ لقلة عدد المعروض منهُ في الاسواق العالمية، جعل القوى الكبرى تبدأ سباقاً جديداً من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية ومناطق استخراجها، وكانت أولى حلقات هذا السباق في الشرق الأوسط (حربي العراق وافغانستان) (كيوهان، ٢٠١٢، ٥٤) من قبل الولايات المتحدة لكي تبسط سيطرتها على حقول النفط وتعطي رسالة عن تفردها

بهذه السيطرة للآخرين الذين يحتاجون النفط. في هذا السياق يقول روبرت مابرو[١٠] لقد تم الترويج لحرب العراق ٢٠٠٣، بمسوغات مختلفة أمام العالم اجمع، وهو عالم فاق فيه المشككون عدد المؤيدين فقد أوضحت حكومتا الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة بعض الاسباب التي دفعاها لشن الحرب وهي :-

١- احتفاظ العراق بمخزونات من اسلحة الدمار الشامل.

٢- كان للعراق علاقات مع تنظيم القاعدة.

٣- اخفق العراق في تطبيق قرارات الامم المتحدة.

٤- كان صدام حسين ديكتاتوراً وعرض شعبه لإلام ومعاناة رهيبة.

٥- كان العراق بدأ الحرب مع ايران ثم غزا الكويت.

٦- دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني (مادياً ومعنوياً).

ويستطرد روبرت مابرو قائلاً كانت الاحلام الكبرى التي صاحبت هذه الدوافع وراء غزو العراق هي :

١- ان تسهم الحرب في تحسين الامن العالمي.

٢- أضعاف الارهاب ان لم يكن بأحراز النصر عليه.

٣- استرداد النظام الدولي للسلم العالمي.

٤-تحرير الشعب العراقي من شرور الاستبداد.

٥- انشاء ديمقراطية مزدهرة في العراق، وتليه بقية دول الشرق الاوسط دولة تلو دولة، مثل قطع الدومينو.

٦- بعد تحرير منطقة الشرق الاوسط من خطر العدوان العراقي سنتمتع باستقرار عظيم (مابرو، ٢٠٠٦، ٣١٧-٣١٨).

ويبدو ان الاحلام التي استندت الى اوهام خطر العراق، أنهارت، اذ لم يتم العثور على أسلحة دمار شامل، واصبح العراق ممراً للجماعات المسلحة، بعد ان فتحت الحدود العراقية، ولم تظهر الوقائع لاحقاً ان هناك علاقة بين النظام العراقي السابق والقاعدة، بل العكس فقد تدفق الانتحاريين الى داخل العراق، وغيرهم من

المقاتلين (مابرو، ٢٠٠٦، ٣١٩). ومن الواضح ان صناع القرار في البيت الابيض كانوا قلقين (ويعتقدون) ان استمرار تنامي القوات العسكرية للعراق، والتهديد الذي يشكلهُ على استقرار المنطقة، هي مسوغات كافية لشن الحرب وتغيير النظام. واتضح لاحقا ان امن الطاقة في الخليج العربي وتدفق النفط مرتبط مباشرة بسلامة دول الخليج وزيادة الانتاج، ووجود نظام صدام حسين في السلطة يشكل تهديداً لدول الخليج، ولن تكون الولايات المتحدة أبداً قادرة على تشجيع أنتاج النفط العراقي (كلير، ٢٠٠١، ١٨٩). وفي نهاية المطاف فإن صعوبة نجاح الديمقراطية في العراق سيخلق دكتاتورية جديدة، فضلاً عن تعذر وجود سياسيين ذوي خبرة لإنتاج عقد اجتماعي جديد (دستور) يضمن التوافق الوطني بشكل حقيقي، وربما سيتبع تغيير النظام السياسي في العراق، سواء كان ذلك غداً او بعد عشر سنوات حرب أهلية، او ظهور دكتاتور اخر. ولا ينشأ هذا الخطر لان الاطاحة بالدكتاتورية غير مرغوبة وانما لأنه لم توضع خطط للتعامل بفعالية مع الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان من المفترض ان يتطور، وحتما كان هذا السيناريو هو الاقرب للتحقق بعد غزو العراق (مابرو، ٢٠٠٦، ٣٩).

وفيما يتعلق بأثار الحرب على البنية الاقتصادية والنفط تحديداً، فقد جاءت التوقعات الامريكية شبه عكسية بادئ الأمر، اذ تعرضت الحقول النفطية وخطوط الأنابيب، فضلاً عن المصافي والخزانات الى تخريب مستمر بعد الغزو، فقد بلغت الهجمات شبه اليومية على خط الأنابيب المار من كركوك الى ميناء جيهان التركي (٨٥ هجوماً) للمدة من أيار، إلى كانون أول ٢٠٠٣ (كلير، ٢٠٠١، ١٩٤). لقد كان النزاع شديداً بين الولايات المتحدة الأمريكية والأوربيين (من غير المشاركين في غزو العراق) حول الحرب على العراق، فقد كانت أصوات أوروبية عالية ترفض الحرب وعارضتها، وكل ذلك لأجل المصالح التي يعتقدون أنها ستذهب بعيداً عنهم، عندما تشكل حكومة عراقية، عبر شراكة أمريكية بريطانية، لتصب في مصالح هاتين الدولتين بجني أرباح تصل إلى ٩ ترليون دولار خلال الخمسين سنة القادمة من النفط

العراقي فقط (ختاوي، ٢٠١٠، ٣٧١) وهذا ليس مستغرباً ان الرئيس الأمريكي بوش الابن قد اصدر امراً يحمل الرقم ١٣٣٠٣ في ٢٨/ ٥ / ٢٠٠٣، يكفل للشركات الأمريكية والبريطانية الحصانة التامة بخصوص أي عمل تقوم به في العراق، لقد وضع النفط العراقي من الناحية الشكلية تحت سلطة (اللجنة الدولية للاستشارة والتوجيه) غير ان هذه مسيطر عليها من قبل الادارة الأمريكية المكونة من تجار النفط والسلاح (ختاوي، ٢٠١٠، ٣٧١). أن مسالة أدارة ملف النفط في العراق بعد ٢٠٠٣، لم تعد خاضعة للإرادة الوطنية كما كان سابقاً ومنذ صدور اتفاقية عام ١٩٥٢، وان كان صناع القرار في تلك الحقبة الملكية قد خضعوا للضغوط المختلفة من قبل الشركات، ودول هذه الشركات، ولكن المدة الأولى التي أعقبت غزو العراق عام ٢٠٠٣، اظهرت مطامع الدول الغربية المحتلة للعراق بشكل واضـــح وصريح، فضلا عن الصفقات المريبة بين أركان البيت الابيض وشركات النفط، حيث طالب النائب الديمقراطي الامريكي (دنيس كوسينج)، فتح تحقيق في اتفاقية هنت[١١] بسبب علاقة رئيسها بالرئيس بوش الابن. اما رئيس الاحتياطي الفدرالي (أي البنك المركزي الامريكي) السابق كرينسبان، والذي نشر كتابه الشهير (عصر الاضطرابات مغامرة في عالم جديد) والذي اثار ضجة كبيرة وعارمة في البيت الابيض، فقد قال: "ان ما يحزنني انه يقول امراً سياسياً، يعرفهُ كل واحد بالرغم من انه من غير الملائم معرفته، هو ان حرب العراق، حرب نفطية بدرجة كبيرة" (الأمير، ٢٠٠٨، ١٩).

لقد كان لتأثير النفط سبب رئيس ومباشر في احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، وهذا ما تؤكده تصريحات مديري شركات النفط الامريكية إذ يقول كنيث ديـــر، المدير التنفيذي لشركة شيفرون تكساسكو في خطاب لـــه بـكالفورنيا عـام ١٩٩٨: "ان العراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط والغاز، احتياطيات اتمنى من كل قلبي لو تستطيع شيفرون الوصول اليها". وبعد بضع سنوات من ذلك كان أرتشي دنهام، رئيس مجلس أدارة شركة كونوكوفيليبس بتروليوم، يعيد ترديد تلك الكلمات نفسها (رتليدج، ٢٠٠٦، ٢٣٢).

وضمن استعدادات الولايات المتحدة لغزو العراق، شرعت وزارة الخارجية الامريكية بتنظيم عدد من اللقاءات بين عراقيين في المنفى وموظفين من الادارة، ودعت اليها مدراء واستشاريي الشركات، للتخطيط لعراق ما بعد الغزو، عرفت هذه اللقاءات باسم مجموعات عمل مشروع مستقبل العراق. وفي اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢، عقد اجتماع تمهيدي لمناقشة مستقبل نفط العراق، ضم هذا الاجتماع افراداً من فريق تشيني (نائب الرئيس) وممثلين كبار لشركات أكسون موبيل، وشيفرون تكساسكو، وكونوكو فيليبس، وهاليبرتون، وزعيم المؤتمر الوطني العراقي، (احمد الجلبي) وأكد الناطق باسم المؤتمر الوطني للصحفيين "ان اهل النفط كانوا قلقين بطبيعة الحال ولقد تدارسنا الامر معهم" (رتليدج، ٢٠٠٦، ٢٤٩).

لقد كانت هناك وعود قطعها رجال المؤتمر الوطني العراقي لشركات النفط، وهي أكثر من مجاملات حسب تصريح ارجيرالد بايلي، الرئيس السابق لعمليات اكسون في الخليج العربي، ورئيس مجلس ادارة بايلي بتروليوم في هيوستن حالياً، اذ كان عراقيو المنفى يحاولون التأثير على كبريات شركات النفط الامريكية قائلين لها، "اعيدونا الى العراق ولكم النفط"، وكشف بايلي ايضا أن "جميع الشركات النفطية الامريكية الكبرى اجتمعت مع عراقيي المنفى بباريس، ولندن، ومدن اوربية اخرى، وانها كانت جميعاً تتسابق على موطىء قدم لها في العراق". واعترف بايلي بانه "كان لابد من عقد تلك الاجتماعات والمناقشات سراً، لكن أياً من الشركات لم تكن تستطيع الانتظار الى ان تستوي الطبخة" مخافة ان تفوتها الوليمة (رتليدج، ٢٠٠٦، ٢٤٩-٢٥٠).

لقد أثبتت كل الوقائع من لقاءات علنية وسرية بين اركان البيت الابيض وشركات النفط الامريكية من جهة، ورجال المعارضة العراقية من جهة أخرى، أن موضوع النفط كان اولوية لغزو واحتلال العراق، فضلاً عن إزاحة العراق كقوة ردع مواجهة لإسرائيل. ويصرح كبار المحللين النفطيين والسياسيين، ان المسوغات المختلفة التي روجت لها الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق، لا يعفي وجود حقيقة كون

العراق دولة مهمة مصدرة للنفط وهذا بحد ذاته يعد مكسباً اضافياً ويستطرد روبرت مابرو قائلاً: "ان العراق يمتلك احتياطات نفطية جيوفيزيائية كبيرة، وتعد تنمية موارد العراق النفطية، طريقة منطقية لزيادة عملية تنويع مصادر واردات النفط للولايات المتحدة الامريكية، وفي الواقع لدول اخرى وهذا هدف مرغوب"(مابرو، ٢٠٠٦، ٣١٧-٣٢١-٣٢٢). ويرى الكثير من المحللين الاقتصاديين والباحثين ومن بينهم الباحث في الحديث عن موضوع اقتصاد العراق بعد ٢٠٠٣، واستثمار الموارد المالية فيهُ، بالركون الى مبدأ التعاون الذي حصل في مجال الاستثمارات النفطية نهاية عام ٢٠١٠، ودخول شركات النفط الدولية بجولات التراخيص، وربما ذلك لن يكون كافياً في نجاح استثمار الموارد النفطية في بناء العراق الجديد، لا سباب عديدة، اهمها غياب التخطيط الاستراتيجي،، لاسيما وان التوجه الاقتصادي قد تحول بعد ٢٠٠٣ من اقتصاد مركزي الى اقتصاد غير معلوم الملامح، وان كان دستور العراق ٢٠٠٥ قد اشار الى تبني اقتصاد حر (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥)، ولكن كل المؤشرات الحالية تشير الى فوضوية الاقتصاد العراقي، بالرغم من وجود موازنات قياسية لم يألفها العراق من قبل، على الاقل فقد بلغت موازنات العراق في الاعوام ٢٠١٩، ٢٠٢١، ١١٣ مليار دولار، وأكثر من ٨٨ مليار دولار على التوالي، بينما كانت موازنة ٢٠٢٠ هي نفسها موازنة ٢٠١٩، وذلك لعدم انجازها لأسباب سياسية وفي مقدمتها استقالة الحكومة، ويشكل النفط أكثر من ٩٥% من واردتها ورغم ذلك فأن القطاعات الاقتصادية المهمة شبه معطلة، مثل الزراعة والصناعة، والسياحة، فضلاً عن عشوائية الانفاق الحكومي والـــذي يشوبه الكثير مـــن الفساد كما أشارت العديد من التقارير الاممية ذات الصلة ومثال على ذلك فان نسبة تخصيصات الموازنات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، لقطاعات الزراعة، والصناعة والاعمار، لا تتجاوز ٢% و١% ٠،٩% على التوالي لكل قطاع، مقابل اكثر من ٥٠% للمؤسسات العسكرية والامنية، بينما كانت قطاعات الزراعة والصناعة والاعمار، تستحوذ على اكثر من ٧٠% مجتمعة في موازنات العراق من عام ١٩٥١ ولغاية عام ١٩٧٩[١٢].

المبحث الرابع

مستقبل العراق النفطي والسياسي

دخل العراق مرة اخرى الى سوق النفط الدولية بعد عام ٢٠٠٣ بقوة وتحديدا بعد عام ٢٠٠٨ بفعل نمو الطلب العالمي على النفط وارتفاع الاسعار، اذ ارتفعت صادرات العراق النفطية متجاوزة مليوني برميل /ي. وشكلت عائدات تصدير النفط مبالغ مالية مهمة وخصوصاً بعد طفرة الاسعار منتصف العام ٢٠٠٨، اذ تجاوز سعر برميل النفط الواحد ١٥٠ دولاراً. وفي أحدث التقارير الدولية، عُدّ العراق من بين خمسة دول بالعالم تستطيع زيادة انتاجها، وفي ذات التقارير عد العراق أسرع المصدرين نمواً في العالم (قناة الحرة عراق، ٢٠١٣). واستجابة للدور الذي يقوم به العراق ضمن منظمة أوبك، والالتزام الذي قطعهُ على نفسه منذُ تأسيسها جاءت بيانات تشير الى التزام العراق بسقف الانتاج الذي فرضتهُ المنظمة على نفسها للمحافظة على الاسعار، اذ قلل من صادراته النفطية مع المملكة العربية السعودية لشهري كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٢، وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ على التوالي، وأظهرت البيانات أن صادرات العراق ثاني اكبر مصدر للنفط في المنظمة انخفضت بنسبة ١٠% وبـ(٢,٣٥) مليون برميل / ي (وكالة البغدادية نيوز، ٢٠١٣).

ويبدو أن عودة العراق الى سوق الطاقة النفطية العالمية وطبيعة عضويته في منظمة أوبك سيكون لها تأثير كبير في مستقبل المنظمة نفسها. وفي هذا الصدد عرضت (دوريثا الملاخ) سيناريوهين محتملين في سياق تصورها لمستقبل العلاقة بين العراق والمنظمة، فاذا كان العراق سيؤثر المشاركة في بناء الهيكل السعري، سيبقى عضواً في المنظمة ويستخدم ثقله لدعم سياسة من شأنها زيادة تدفق العوائد النفطية الى أقصى حد ممكن، ويضمن في الوقت نفسهُ طلباً قوياً على النفط في مدى الطويل، ومن ناحية أخرى يمكن للعراق ان يتحول الى ذلك النوع من المجهزين الذين يعتمدون السعر اساساً للقرارات التي يتخذونها، شأنهُ في ذلك شأن أي عضو سابق

من أعضاء المنظمة أو مورد للنفط من غير الاعضاء فيها (الملاخ، ٢٠٠٦، ١٧٣-١٧٤). ويبدو ان بعض المحللين لا يأخذون بالقرار الذي اتخذ في وقت سابق حول إبقاء العراق خارج الحصة المقررة من قبل منظمة أوبك والذي يشكل ١٤،٥ % من حجم صادرات المنظمة. وبأية حال من الاحوال يرى (دانييل يرجين) أحد أبرز المعلقين في شؤون الطاقة، أن أضافة مليوني برميل يومياً الى حجم أنتاج العراق الذي كان عليه قبل غزوه دولة الكويت، قد يستغرق ما بين سبع وعشر سنوات بكلفة ربما تجاوزت ثلاثة مليارات دولار. وهذا لا يعني أن العراق لن يتنافس على حصته في السوق النفطية فحسب، بل وعلى اجتذاب استمارات ضخمة من شركات النفط الدولية ايضاً (والترفان فايفر، ٢٠٠٦، ٦٠). اما بالنسبة لاحتياطات العراق النفطية المؤكدة والغير مؤكدة فقد وردت العديد من التقارير التي تشير الى وجود احتياطات نفطية هائلة لدى العراق،اذ كان لديه احتياطيات تقدر ب ١١٥ مليار برميل عام٢٠٠١، ولم تنقح هذه البيانات حسب رأي وكالة الطاقة الامريكية (EIA) اذ يقدر علماء الجيولوجيا والخبراء الاستشاريين تلك الاراضي غير المستكشفة نسبياً في الصحراء الغربية والجنوبية من العراق بنحو (١٠٠) مليار برميل احتياطي أضافي من النفط بنحو (١٠٠) مليار برميل احتياطي أضافي من النفط قابل للاستخراج،وبذات السياق اوردت الوكالة المذكورة ان ٧٠% - ٨٠% من الاحتياطيات العراقية الحالية في الجنوب الشرقي، و٢٠% هي في الشمال (كركوك، موصل، خانقين) وبضوء هذه البيانات وضع العراق خطة لزيادة انتاجه على مراحل وهي ٩،٦ مليون برميل / ي عام ٢٠١٧، و١٢ مليون برميل / ي عام ٢٠٢٠ (وان تغيرت هذه الارقام وسقفها في وقت لاحق من قبل وزارة النفط العراقية)، وحجم تكرير النفط داخل مصافي العراق يقدر ب ٦٠٠٠٠٠ الى ٧٩٠٠٠٠ برميل / ي (وكالة الطاقة الامريكية، ٢٠١٣). وضمن سعيها الحثيث لتأمين احتياجاتها من النفط مستقبلاً، قامت المساحة الجيولوجية الأمريكية في عام ٢٠٠٠ بتحديد ورسم خرائط لما مجموعة ١٥٩ نطاقاً في اكبر الأنظمة البترولية الشاملة في العالم، وذلك ضمن

برنامج وضع لتقييم المصادر العالمية الغير مكتشفة، ونظراً لاهميتها من الناحية البترولية، فقد نالت المنطقة العربية حظاً وافراً في الجهود التي بذلتها منظمة USGS لتقييم المصادر البترولية غير المكتشفة، وبعد تحديث البيانات من قبل المنظمة المذكورة عام ٢٠٠٦ تبين ان حوض ما بين النهرين (العراق) يحتـوي على ٢٨،٨٩ % من أجـمالي الاحواض الغير مكتشفة في المنطقة العربية من النفط، بينما بلغ حزام طي زاغروس ٢١،٤٨% وحوض الربع الخالي ١٧،٣٢ % ثم تلتها الأحواض الأخرى من المنطقة العربية (الحمش، ٢٠١١، ١٦٥–١٦٦). لقد تطرق الخبير النفطي طارق شفيق بورقة عمل قدمها في جنيف من تشرين أول ٢٠٠٣، قال فيها: "لو تم استخدام اسلوب التوزيع الحجمي ونسب النجاح المختلفة لعمليات الاستكشاف، فان حجم الاحتياطات المحتملة في العراق قد تصل ما بين ٢٨٠ – ٣٦٠ مليار برميل و(١٤٣–١٣٨ تركيباً)" (الجلبي، ٢٠١٢). اما بالنسبة لسياسة الاسعار فقد طرح العراق نفطهُ بأسعار تنافسية مع الدول الخليج، لغرض جذب الزبائن، وتقديم تسهيلات تنعكس على علاقاتهُ الاقتصادية والسياسية الدولية بما يساهم في اندماج العراق بالمحيط الدولي وكان ذلك واضحاً في الاسعار التي أوردتها نشرة منظمة أوبك على موقعها (موقع منظمة أوبيك، ٢٠١٣). أن هذه السياسة كانت موجودة ايضاً قبل عام ٢٠٠٣ من قبل النظام السابق ولظروف العراق السياسية والاقتصادية في حينها. بعد صدمة تموز/ يوليو ٢٠٠٨ للدول المستهلكة، وارتفاع اسعار النفط فوق ١٥٠ دولار للبرميل، ثم انهيار هذا السعر الى ٤٠ دولار للبرميل للعام نفسه، وانتقال الصدمة الى دول الانتاج، برزت اصوات من داخل وخارج اوبك للترويج لسعر ٧٥ للبرميل الواحد، بوصفه عادلاً وواقعياً ولكن ذلك حسب رأي (حسين عبدالله) لا يستند الى الواقع، وهذا الوصف (السعر العادل) يعد وصفاً هلامياً لا مكان له في المعاملات التجارية لضبط تدفقات النفط في الاسواق بما يحول دون عوته الى ذروة تموز عام ٢٠٠٨، وهي ذروه كانت حقاً مشروعة للدول المصدرة اذا ما استخدمت معايير تسعير الدولار عام ١٩٧٣ (عبدالله، ٢٠١١، ٧٢).

وبحساب بسيط يمكن التعرف على حجم الواردات الغربية من الضرائب التي تفرض على النفط المستورد اليها والتي تحقق عائدات مالية اكبر من تلك التي تحققها الدول المنتجة للنفط، وهي سياسة تتبعها الدول الغربية واليابان باستثناء الولايات المتحدة، لتحقيق غرضين رئيسين (حسب ما تدعي) الاول تحقيق فوائض مالية عالية على حـــجم وارداتها من النفط، والثاني هو كبح جماح طلبها المحلي على النفط من جهة اخرى عن طريق فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك النفط، فإذا أخذنا نموذج المملكة المتحدة، نجد ان قيمة الضريبة على برميل النفط المستورد حوالي ١٦٨،٤ دولاراً للبرميل حلال عام ٢٠٠٨، في حين لم يتجاوز سعر برميل النفط CIF الخام الذي استوردتهُ المملكة حوالي ٩٦،١ دولاراً للبرميل خلال العام نفسه. وكذلك في المانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، كانت الضرائب مرتفعة جداً على برميل النفط وبنسب مختلفة. وفي احصائية مهمة لمجلة النفط والتعاون العربي، تبين ان العوائد السنوية لفرنسا من الضرائب المفروضة على وارداتها من النفط الخام، كانت اعلى خلال كل المدة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٨ من العوائد السنوية لدولة الكويت، حتى عندما تجاوزت حجم الصادرات الكويتية من النفط الخام، حجم واردات فرنسا من النفط الخام عامي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨، وهكذا بالنسبة لعوائد المانيا حيث تجاوزت عائدات الامارات من تصدير النفط الخام، وعوائد المملكة المتحدة اكبر من عوائد ليبيا، وكذلك المملكة العربية السعودية والتي تجاوزت صادراتها حجم واردات (فرنسا والمانيا وايطاليا، والمملكة المتحدة)، من النفط الخام، فان هذه الدول الاربعة تجاوزت ارباحها مجتمعة للفترة ٢٠٠٠ –٢٠٠٨ العوائد السنوية التي جنتها المملكة العربية السعودية خلال ذات الفترة (الزينوني، ٢٠١٠، ٥٨-٦٣).

وبهذه الحسابات البسيطة يتضح لنا مدى زيف الادعاءات والزوبعة الاعلامية والسياسة التي تثيرها الدول المستهلكة ضد الدول المنتجة، وأوبك تحديداً، ويبرز الاثر من تلك الدعاية، في التأثير بسلوك دول اوبك وبالاتجاه الذي يجعلها راضخة لقرارات

الدول الغربية المستهلكة للنفط، فضلاً عن تحملها جميع الأثار السلبية، و وضعها في محل اتهام دائم، ازاء تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي وغيرها من التبعات، متناسية الآثار السلبية التي خلفتها في مجتمعات دول النفط من فقر وتخلف، وحروب واطماع على مدى اكثر من قرن من الزمان، كما فعلت مع العراق. وفي احدث تقرير لوكالة الطاقة الدولية (٢٠١٣) يشير الى ضرورة اسراع العراق في زيادة استثنائية حتى نهاية العقد الحالي وبواقع خمسة اضعاف انتاجه الحالي والبالغ ٣ ملايين برميل/ي، مع سرعة ازالة معوقات الاستثمار ووضوح الخطط الموضوعة للوصول الى تقييم طويل الامد لثروته الهيدروكربونية، وظروف السوق العالمي وبخاصة في تعزيز الاستقرار السياسي وتطوير قاعدة موارده البشرية.

ان بلوغ طاقة العراق الانتاجية بمعدل ٩ ملايين ب / ي بحلول عام ٢٠٢٠، (وهي توقعات وكالة الطاقة الدولية والحكومة العراقية في حينها) سيمثل اعلى نمو مستدام في تاريخ الصناعة النفطية العالمية، ويتوقع التقرير الوصول الى مسارات ممكنة لانتاج النفط اقل من التي تنطوي عليها العقود الحالية. السيناريو المركزي (للحكومة العراقية)، فأن إنتاج العراق سيتضاعف ليصل الى٦ مليون ب / ي بحلول عام ٢٠٢٠، ويتصاعد ليصل٨،٣ مليون ب /ي بحلول ٢٠٣٥ (بيرول، ٢٠١٢) وهذا ما لم يتحقق ولأسباب عديدة . ويستطرد فاتح بيرول[١٣]، في تقريره ان تلكؤ تنفيذ العراق للسيناريو الى مسار متدن ٤ مليون ب / ي بحلول عام ٢٠٢٠ و٦،٣ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠٣٥. وسينعكس الاثر التراكمي على الاقتصاد العراقي بفقدان ما يقارب ٣ ترليون دولار مقارنة مع السيناريو المركزي، والذي يفترض الحصول على ٥ ترليون دولار للفترة ذاتها. ان حل الخلافات القائمة بخصوص ادارة قطاع النفط والغاز من شأنه ان يفتح المجال امام امكانية كبيرة للنمو في شمال العراق – رغم اعتراض الحكومة المركزية على العقود المبرمة من قبل حكومة اقليم كردستان، إذ تعد هذه المنطقة واحدة من اكثر المناطق نشاطاً في مجال استكشاف النفط والغاز في العالم. ويؤكد التقرير على ان العراق سيمتلك خلال العقد الحالي حوالي ٤٥% من نسبة

النمو المتوقع في الناتج العالمي للنفط كذلك يعد احد المصدرين الرئيسين للأسواق الاسيوية سريعة النمو خصوصاً الصين متجاوزاً روسيا بعد عام ٢٠٣٠ ليصبح ثاني اكبر مصدر للنفط في العالم (بيرول، ٢٠١٢).

مشاهد (سيناريوهات) لمستقبل العراق السياسي والنفطي

يعاني العراق بعد ٢٠٠٣، مشاكل سياسية وأمنية متنامية، تمثلت بالصراعات الدامية والتي بلغت ذروتها عامي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، فضلاً عن التدخل الاقليمي والدولي والذي أستباح أرض العراق لتصفية حساباته السياسية والاقتصادية والامنية. وإزاء كل ذلك عجز العراقيين وحتى لحظة كتابة هذه السطور في أيجاد خارطة طريق تفظي الى عراق مستقر وأمن، يعتمد المشاركة السياسية الحقيقية بين مكونات شعبه. ومن بين كل اللاعبين المحليين استطاع الساسة الكرد تبني سياسة فرض الامر الواقع بدستور العراق ٢٠٠٥، وأنفاذ جميع القوانين التي أتخذها الاقليم قبل ٢٠٠٣، واقرار قانون للنفط والغاز داخل الاقليم عام ٢٠٠٧ وقبل اقرار القانون الاتحادي، والذي لايزال معلقاً حتى كتابة هذه السطور . لقد أستغل الكرد مواد الدستور ١١٢ و١١٥، فضلاً عن الاتفاقات الثنائية التي عقدوها مع الحكومة الاتحادية ممثلة بشخص رئيس الوزراء (نوري المالكي) عام ٢٠٠٧، لتوقيع عقود نفطية مهمة مع شركات عالمية ومحلية، واصبحت هذه العقود وسياسة النفط والغاز في الاقليم مثار صراع سياسي بين المركز والاقليم، توج بإقرار موازنة العراق ٢٠١٣ دون تلبية طلبات الكرد المالية المستحقة لشركات النفط الاجنبية. أن السمة البارزة لوضع العراق بعد ٢٠٠٣ هي انتقال مشاكله من الخارج (أي مع جيرانه والمجتمع الدولي بشكل عام) الى الداخل وبين فرقاء العملية السياسية. ومع خسارة العراق للعديد من فرص التقدم والتطور بخسارة موارده وابناءه، فضلاً عن دوره السياسي والاقتصادي قبل ٢٠٠٣، فأن الجميع خارج العراق كان يربح من هذه المشاكل التي انعكست بزيادة أسعار النفط وانحسار كميات نفط العراق المصدرة، وتراجعه في مجال تطوير بناه التحتية النفطية وتخلفه

عن أحدث التقنيات، والتي أتاحت لغيره من الدول تسريع وتائر انتاجها وتحسين وتعدد نوعية المكرر والمعروض منهُ .

إن تبني العراق سياسة نفطية فعالة بعد ٢٠٠٣، تحتاج الى جهود جبارة وقد تبدو صعبة ازاء التحديات السياسة والامنية فضلاً عن ضعف المنظومة القانونية والادارية، وبتواضع يضع الباحث ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) لمستقبل العراق السياسي والنفطي، من خلال رؤية سياسة واقعية تستلهم الماضي والحاضر وتستشرف المستقبل:

المشهد (السيناريو) الأول:- وهو المتشائم، اذ نعتقد ان التصعيد الحالي والدفع بالأمور نحو التصادم من قبل القوى السياسية فضلا عن التدخل الاقليمي، سوف يجر العراق الى حرب أهلية تستمر لسنوات عدة، بعد أن يتم فيها العزل الحاد طائفياً ولمناطق واسعة من العراق، تنتهي بتدخل خارجي دولي أممي لفض الاشتباك وتقسيم الاقليم العربي الى أقليمين، بعد أن يأخذ الاكراد استقلالهم كدولة خلال هذه الحرب، ويستثمروا من منافعها، الجغرافية على حساب الاقليم العربي، فضلاً عن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكون كردستان هي وجهة التسويات السياسية والمؤتمرات الدولية. بهذا السيناريو سوف لن تتأثر امدادات النفط العراقي بشي يذكر، اذ سيستمر تدفق النفط من الجنوب عبر موانئ البصرة، وكذلك مناطق الانتاج الرئيسة الاخرى (واسط، ذي قار، ميسان) والمرتبطة بخطوط الانابيب الحالية والمستقبلية المارة الى الجنوب وهذه المنطقة ربما لن تتأثر بالصراع الدائر في وسط البلاد . أما الخط التركي (المنفذ الثاني لنفط العراق) فسيكون تحت سلطة دولة الاكراد، وبتسويات اقتصادية سوف تقبل تركيا ضخ نفط كركوك والذي سيقع تحت سلطة الاقليم الكردي، فضلاً عن نفط الحقول المتعاقد عليها بعد عام ٢٠٠٣ من قبل الاقليم داخل أراضيه والاراضي الاخرى المتنازع عليها في كركوك الموصل وديالى وصلاح الدين، بالأنبوب العراقي المار عبر أراضيها، بعد تغيير طفيف في مساراته وتوصيلات ينشؤها الإقليم لذلك الغرض ستتعرض المنشآت النفطية في الوسط بما فيها الانابيب

الى التخريب ولكن ذلك لن يضر بإمكانية تصدير النفط الخام من المنافذ التي ذكرناها انفاً. وخلال هذا السيناريو سوف تتسارع وتيرة زيادة الانتاج والتصدير النفطي حسب الخطط المرسومة من قبل الوزارة الاتحادية وإقليم كردستان، وهذا ما تتمناه الشركات المستثمرة فضلاً عن الدول المستهلكة، والتي يهمها نفط غزير ورخيص، وثلاث دول ضعيفة يسهل التأثير فيها وابتزازها، ولديها مشاكل سياسية وأمنية دائمية ستنشأ بين الاقاليم على الحدود والموارد المشتركة، فضلاً عن صراع داخل كل إقليم على السلطة والمال، تمارسه الجماعات المختلفة داخل كل إقليم، سيستمر ربما (٨) سنوات من تاريخ التقسيم وفرض نظام سياسي جديد داخل كل إقليم.

المشهد (السيناريو) الثاني : وهو نصف المتشائم، حيث سيكون بعد حرب أهلية قصيرة الزمن ١-٢ ، سنة، تطبيق لمبدأ الديمقراطية التوافقية، بعد فرض نظام فيدرالي على جميع المحافظات باستثناء إقليم كردستان، واستكمال خطواتها التي بدأتها الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣، من خلال تشكيل مجلس الحكم، ثم قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة ألانتقالية، ثم دستور عام ٢٠٠٥، والحكومات التوافقية اللاحقة حتى حكومة السيد نوري المالكي. ستكون هذه الخطوات بإدارة أممية من قبل مجلس الأمن الدولي، حيث يتم استكمال شروط الديمقراطية التوافقية بعقد جديد (التمثيل النسبي السياسي والاداري والمالي، ومشاركة سياسية واسعة من خلال مجلس للسياسات الاستراتيجية، أدارة لامركزية واسعة الصلاحيات للمحافظات الـ(١٥) مع إقليم كردستان، ثم حق الاعتراض (الفيتو) المتبادل (الأغلبية المتراضية)). هذا السيناريو سوف يشجع على تنمية الثروة النفطية بعد قانون جديد في مجال التنقيب والاستخراج فضلاً عن التعاقد مع الشركات الاجنبية، ولكن سوف ترافق تلك الخطوات صراعات جانبية داخل كل إقليم، وبين الاقاليم، ولكنها سوف تكون أقل من وضعها في السيناريو الاول، وذلك، لوجود حكومة اتحادية ومحكمة اتحادية تصرفان الامور بشكل قانوني وسياسي شبه مسيطر، وارادة دولية ضاغطة لإزالة العنف. النفط ايضاً سوف لن يتأثر كثيراً في مجال التصدير من المنفذين الرئيسين الشمال والجنوب ولكن سيكون الاكراد جزء من المصدرين عبر منفذ الانبوب العراقي-التركي ولهم انبوب مستقل ومباشر مع تركيا.

المشـهد (السـيناريو) الثالـث:- وهـو المتفـاءل ويفتـرض ان المشـاكل الحاليـة سـوف تنحسـر بعـد بـروز اصـوات وطنيـة عاليـة تتـألف مـن رجـال ديـن وأكـاديميين وشـيوخ معتـدلين فضـلاً عـن سياسـيين مـؤمنين بوحـدة العـراق والحـوار البنـاء، وعـابرين فـي متبنيـاتهم للانتمـاء الـديني/ الطـائفي، القـومي/ العرقـي يجسـرون الهـوة بـين مكونـات الشـعب، ويعلنـون عـن تكتـل سياسـي وطنـي عـابر للانتمـاءات الضـيقة بهويـة عراقيـة بحتـة، يشـكلون الحكومـة ويعيـدوا بنـاء الدولـة علـى أسـس وطنيـة عصـرية جديـدة. وبالمقابل سوف تبقى هناك اصوات اخرى متطرفة من كلا جانبي المجتمع العراقي، ولكنها سوف تكون معارضة مؤثرة في بادى الامر وبشكل سلبي، ولكنها تخسر من قواها الكثير لصالح التيار الوطني العريض والمعتدل، والذي سوف تدعمهُ المرجعيات الدينية بشكل علني وواضح وصريح، ويحظى بقبول أممي، يتحول هذا القبول الى قبول اقليمي ودولي قوي. النفط في هذا السيناريو، لن يتأثر كثيراً، بل سوف تزداد فرص العراق في زيادة إنتاجه، فضلاً عن عودة العراق الى المحيط الاقليمي والدولي كدولـة محوريـة قويـة فـي المنطقـة والعـالم، تقـود العديـد مـن الفعاليـات السياسـية والاقتصادية الدولية ، ودولة جاذبة للفرص الاستثمارية والازدهار الاقتصادي .

وإزاء كـل هـذه المشـاهد (السـيناريوهات) الثلاثـة يعتقـد الباحـث ان المشـهد (السيناريو) الثـاني هـو الأقـرب للتحقـق كونـهُ يتعـاطى مـع مشـاكل العـراق السياسـية والامنيـة الحاليـة بشـكل واقعـي، فضـلاً عـن وجـود خطـوات سـابقة تتشـبث بهـا بعـض المكونات العراقية، والتي تشكل في جوهرها اركان الديمقراطية التوافقية والتي تحققت لها عبر السنوات الستة عشر الماضية، وهي الخيار الوحيد لحكم العراق ديمقراطياً في المستقبل المنظور(والتي يطلق عليها الجميع بالمحاصصة، والتي اصبحت عرفا سياسيا ضـمن معادلـة تقبـل القسـمة علـى الجميـع وبـلا معارضـة برلمانيـة حقيقيـة)، ولاسيما ان هناك تجارب دولية ناجحة في مجال الديمقراطية التوافقية وهي كل من (سويسرا، النمسا، بلجيكا، هولندا) واذا ما تجنبنا تـجـربة لبنان غير الموفقة حتى هذه اللحظـة. يمكـن لهـذا المشـهد (السـيناريو) اذا مـا تهيئـت الظـروف المواتيـة ان يتحـول باتجاه السيناريو الثالث المتفاءل، ولكن ربما بعد سنوات طويلة من التطبيق في مجال

الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ورسوخ المؤسسات الديمقراطية. وظهور أجيال جديدة تؤمن بالحوار والتسامح والتعايش ونبذ العنف.

الخاتمة والاستنتاجات

تعرض العراق منذ اكتشاف النفط فيه نهاية القرن التاسع عشر، ثم دخوله سوق النفط الدولية وتصديره لهذه المادة عام ١٩٢٧، الى اطماع خارجية متعددة، حتى دخول العراق تحت سلطة الاستعمار البريطاني ١٩١٤ – ١٩٥٨، وأطماع الدول الغربية. ومع نهاية الحرب العالمية الاولى، بدأت مرحلة جديدة من الصراع تمثلت بالامتيازات التي حصلت عليها الشركات الاجنبية الاحتكارية فيما بينها. كان النفط العراقي سبباً رئيساً فيها لمساومة العراقيين في الحصول على الاستقلال الشكلي عام ١٩٣٢، وانضمامه الى عصبة الامم المتحدة لغرض اسباغ الشرعية على الاتفاقية الثنائية بين بريطانيا والحكومة العراقية عام ١٩٣٠، ومن ثم تعديل هذه الاتفاقية لصالح بريطانيا. وشكلت ثورة مصدق وتأميم النفط الايراني عام ١٩٥١، دافعاً قوياً للقوى الوطنية العراقية بالمطالبة في تأميم نفط العراق، وبحصة عادلة من عائدات نفط العراق، وأدت هذه المتغيرات في النهاية الى اسراع بريطانيا لعقد اتفاقية عام ١٩٥٢، والتي حصل بموجبها العراق على نصف الارباح. لقد انعكست أسعار النفط بعد الخمسينات، بخطط خمسية وضعتها الحكومات المتعاقبة على العراق، ضمن موازنات كان يطغي عليها الجانب الاقتصادي الحيوي، مثل اولوية الزراعة، الصناعة، فضلاً عن الاعمار والاسكان والصحة والتعليم، وغيرها من الانشطة الخدمية، ولم يشكل الانفاق العسكري او الامني، هامش يذكر في تلك الموازنات والتي سبقت عقد سبعينات القرن الماضي، عام ١٩٧٢ كان حدا فاصلا للعراق بتأميم نفطه واستخدام النفط مع بعض دول اوبك العربية العرب كسلاح في حرب تشرين ١٩٧٣، فضلاً عن قيادته واشتراكه بقرارات أوبك. وبحلول عام ١٩٦٠ كان انبثاق منظمة اوبك في مؤتمر بغداد وتأسيسها . ومعَ تلك السياسة وتبنيه للقضايا العربية، أصبح العراق احد الخصوم البارزين للمعسكر الغربي، وترتب على ذلك العديد من المشاكل التي

رافقت تأريخه اللاحق تمثلت بالحروب والحصار، فضلاً عن غزوه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عام ٢٠٠٣ . أتضح بشكل لا لبس فيه ان النفط كان السبب الرئيس لغزو واحتلال العراق، فضلاً عن الاهمية الاستراتيجية لموقعه الجغرافي، وبنيته العسكرية المواجهة للوجود الاسرائيلي في المنطقة.

وقد أثبتت جميع الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة قبل الغزو، بطلانها بعد ان تسربت العديد من الوثائق والتصريحات التي أدلى بها كبار رجال البيت الابيض بخصوص نفط العراق، فضلاً عن اللقاءات والمشاورات السرية التي عقدتها الادارة الامريكية والشركات النفطية قبل الغزو، مع عراقيي المنفى لترتيب الاوضاع النفطية في العراق بعد الغزو، وتغيير النظام السياسي فيه . وبعد عام ٢٠٠٣ تشكلت عدة حكومات عراقية أهتمت بموارد النفط المالية لتغطية نفقاتها، وشكل النفط أغلب موازناتها وحتى عام ٢٠٢١، حوالي ٩٥% من أجمالي الواردات، وقد رافق ذلك التغيير دخول الشركات النفطية العالمية الكبرى بغطاء أمريكي لتوقيع عقود مع وزارة النفط العراقية. وبرؤية مستقبلية اعتبرت أغلب التوقعات أن العراق هو من أكبر البلدان النفطية التي تضم في أراضيها احتياطات تقدر بـ (٢٥٠ – ٣٥٠) مليار برميل نفط (وهي تقديرات مبالغ فيها)، فضلاً عن قدرته على النمو وتلبية احتياجات السوق النفطية مستقبلاً، وتعدد منافذ تصديره . ولكن كل ذلك التوقع لمستقبل العراق، مرهون بمستقبل الصراع الداخلي، اذ يشكل إقليم كردستان جزءاً شبه مستقل في قدراته، والتي أكتسبها من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، المادتين ١١٢ و ١١٥، والمتعلقتان بالنفط والصلاحيات وغيرها من المواد وهذا التعارض والتنازع بالصلاحيات بين المركز والاقليم، لايزال سبباً حتى ساعة اعداد هذا البحث، حائلاً دون اقرار قانون النفط والغاز الاتحادي .ويستمر وضع العراق السياسي بشكل مرتبك ومعقد(يعتمد صيغة المحاصصة في ادارة الدولة) وربما يستمر ذلك في عدم ايجاد قاسم مشترك يجمعهم لغرض المضي في بناء دولة مدنية حديثة، وهذا بالتأكيد ينسحب على عملية انتاج النفط وتطوير بناه التحتية، فضلاً عن القيام بأدوار سياسية واقتصادية وأمنية اقليمية

ودولية. وتؤكد بعض التقارير الدولية الى أن العراق سيكون دولة في المقدمة باحتياطات النفط والغاز لاحقا، وربما الاول في الانتاج بعد عقد من الآن، ولكن كل ذلك يخضع بالتأكيد لاحد المشاهد(السيناريوهات) التي يطرحها الباحث حول مستقبل العراق الاقتصادي والسياسي .

الاستنتاجات

١. المجال الاقتصادي

لغرض تحويل عائدات النفط الى نشاط اقتصادي أكبر وأكثر تنوعاً، يعتمد على المسار الاستراتيجي الذي سيسلكهُ العراق. ويستدعي تنشيط القطاعات الاكثر احتياجاً، كإعادة البناء والاعمار والتنويع الاقتصادي، في مجالات الزراعة، والصناعة، والسياحة. فضلاً عن القطاع النفطي بزيادة أنتاج النفط الخام والتصدير، وزيادة الطاقة التكريرية لمنتجات عديدة من مادة النفط، والتحول من دولة مستوردة الى دولة مصدرة للمشتقات في المستقبل. وبالتالي إن إنشاء مؤسسات رصينة قادرة على ادارة التنمية وسريعة بالاستجابة للقدرات البشرية المتنامية سيساعد بشكل كبير في أدارة كفء وشفافة للإيرادات والانفاق، فضلاً عن وضع المسار اللازم لتشجيع وتطوير القطاعات الناشئة غير النفطية ورفدها بالشباب المتعلم العاطل. كما أن ايجاد بيئة تشريعية ملائمة لعمل المؤسسات الاقتصادية بما فيها قطاع الاستثمار، بعد إقرار خطة اقتصادية استراتيجية مبنية من قبل متخصصين في علم الاقتصاد وحتى لو تطلب الامر الاستعانة بالخبرة الاجنبية، يساعد كثيراً في تخطي حواجز الخوف والتردد لدى المستثمرين، ويؤسس لنهضة عمرانية بسقوف زمنية معلومة.

المجال السياسي

إن إجراء مصالحة حقيقية بين أبناء الشعب العراقي باتجاهاتهم السياسية المختلفة، المؤيدة والمعارضة للعملية السياسية الحالية، وإيجاد قواسم مشتركة للحكم ضمن عقد اجتماعي سياسي جديد، يضم الجميع دون استثناء، ستكون خطوة اساسية للخروج من نفق العنف والانقسام السياسي الحالي. لذلك فإن العمل على تبني مسار

الديمقراطية التوافقية، وتفعيل ألياتها بشكل سريع، من خلال توسيع صلاحيات المحافظات (إدارة لا مركزية واسعة)، فضلاً عن توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وفق معيار التمثل النسبي في جميع مؤسسات الدولة الاتحادية، وإخضاع الموازنة المالية لهذا الشرط، والادارة ستساعد في تسريع عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. كذلك ضرورة تبني مبدأ الفيتو المتبادل بين المكونات المشكلة للنسيج العراقي (الاغلبية المتراضية) لإنفاذ القوانين. وتوحيد الخطاب الساسي تجاه الخارج، ورفض التدخل الاجنبي السلبي بمكونات الشعب العراقي، وإعلاء مبادى المواطنة، ورفض سيادة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، وتشريع القوانين اللازمة لتحريم ذلك.

التوصيات: يوصي الباحث الاخذ بالتوصيات الواردة ادناه :

المحور النفطي

١- التفكير مليا بإيجاد بدائل لخطوط انابيب تصدير النفط العراقي الحالية، اذ ان المنافذ الحالية ربما تتعرض في الجنوب الى التوقف حال نشوب نزاع مسلح بين ايران من جهة والولايات المتحدة واسرائيل من جهة اخرى، اذ هددت الاخيرة علنا بإغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة الدولية في حال تعرضها لأية ضربة عسكرية. المنفذ الشمالي المار عبر الاراضي التركية الى البحر الابيض المتوسط ومن ميناء جيهان، فهو الآخر معرض للمصادرة من قبل الكرد في حال اعلانهم قيام الدولة الكردية.

٢- اعادة احياء خط انابيب تصدير النفط العراقي المار عبر اراضي المملكة العربية السعودية والى البحر الاحمر، من ميناء ينبع، من خلال التفاوض المباشر وتسوية الديون المترتبة بذمة العراق، او اية وسيلة اخرى للتسوية.

٣- العمل بجدية على مد خطوط انابيب للنفط والغاز (بعد ان يدخل الغاز حيز التصدير من حقل عكاز في المنطقة الغربية من العراق) عبر الاراضي الاردنية وباتجاه ميناء العقبة عبر البحر الاحمر.

٤- استعادة حقوق العراق بخط انابيب النفط المار عبر الاراضي السورية والى البحر الابيض المتوسط من ميناء بانياس، وتجديد الاتفاقات السابقة بعد انجلاء الموقف في سوريا.

٥- انهاء بناء ميناء الفاو الكبير وربطه بالقناة الجافة المفترض تنفيذها، والعمل على جعلها ممرا بين الشرق والغرب، لنقل البضائع البري ، والنفط، والغاز، والطاقة الكهربائية، وباتجاهين الاول: غربا عبر سوريا الى البحر الابيض المتوسط، والثاني: شمالا عبر تركيا والى اوروبا بحرا وبرا.

المحور السياسي

١- نزع اسباب الصراع الداخلي، وايجاد آلية ديمقراطية تجمع الفرقاء السياسيين وتنزع العنف.

٢- بث التطمينات الى دول الجوار، حول عودة العراق الايجابي في بناء مستقبل المنطقة، وإعادة احياء كافة الاتفاقيات المبرمة بين العراق ودول الجوار، وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي، والتوقيع على معاهدات سياسية واقتصادية جديدة معها ان تطلب الامر.

٣- العمل على اندماج العراق مع منظومة مجلس التعاون الخليجي والانضمام اليها وذلك لوجود المشتركات التي لا يتسع لذكرها.

٤- العمل مع المجتمع الدولي، وعقد شراكات دائمة لغرض تحقيق منافع سياسية وامنية متبادلة لاسيما في مكافحة الارهاب وحماية العراق من التهديدات الخارجية

الهوامش

(١) كولبنكيان (١٨٦٩–١٩٥٥)، وكما يطلق علية في كتب النفط سيد ٥%، نسبة الى حصتة من شركة نفط العراق المحدودة . وهو شخصية أرمنية قدمت خدمات الى العثمانيين والبريطانييند (الموسوعة الدولية الحرة، د.ت).

(٢) شركة نفط العراق IPC، وهي شركة بريطانية لم يكن للعراق فيها سوى الاسم.

(٣) قام رئيس وزارة إيران محمد مصدق، بخطوة غير مسبوقة في المنطقة وذلك بتاميم نفط ايران للفترة من ١٩٥١ – ١٩٥٣، ولكن الدول الغربية افشلت هذه التجربة وضيقت عليها، لتنتهي بنهاية وزارة مصدق ولكنها كانت بمثابة الشرارة الأولى التي الهبت حماسة القوى الوطنية في المنطقة والعالم (خليل، ١٩٨٠، ١٩–٢٠).

(٤) اختتمت المفاوضات بتوقيع اتفاقية مناصفة الارباح وكان عراب هذه المفاوضات الشخصية الوطنية البارزة (نوري السعيد)

رئيس الوزراء العراقي الاسبق لعدة وزارات في الحقبة الملكية (خليل، ١٩٨٠، ١٩–٢٠).

(٥) سولتر : هي مستشار للحكومة العراقية قدم تقريره بناءاً على مجلس الاعمار في ١٩٥٤/٤/١٤ وقد انشوءه من اعداده عام ١٩٥٥ (السماك، ١٩٨٠، ٣١٩).

(٦) EIA، هي وكالة الطاقة الامريكية، تأسست على خلفية أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ .وللمزيد ينظر الى موقع الوكالة على

شبكة الانترنت (وكالة الطاقة الامريكية، ٢٠١٣).

(٧) هي وكالة الطاقة الدولية، تأسست عام ١٩٧٤، وتضم ٢٨ دولة أضافة للولايات المتحدة، وهي ايضاً انشأت لمواجهة أزمات النفط، وتقديم المشورة في مجالات الطاقة لجميع دول العالم (بيرول، ٢٠١٢).

(٨)الريع: هو عائد الارض الزراعية، وقد تطور هذا المفهوم بعد ظهور النفط، لتصبح تسمية دول النفط بالدول الريعية، نسبة للعوائد التي تجنيها من استخراج هذه المادة (صالح، ٢٠٠٩)

(٩) فاضل الجلبي :- خبير نفطي عراقي، ومسؤول سابق في اوبك، ومن بين اهم محللي الاسواق النفطية في لندن والعالم.

(١٠) روبرت مابرو، هو مدير معهدماكسفورد لدراسات الطاقة وزميل في كلية سنت انتوني بجامعة أكسفورد (سير باحثي مؤتمر الطاقة الدولي التاسع).

(١١) هنت :-هي شركة هنت اويل Hunt oil الامريكيه،وقد وقعت عقد مشاركة مع حكومة كردستان، حيث اعلنت ذلك في ٢٠٠٧/٩/٨ أي بعد شهر واحد من صدور قانون النفط . والغاز الخاص باقليم كردستان في ٢٠٠٧/٨/٦، ويقع مكان استثمار هذه الشركة في مناطق متنازع عليها (الأمير، ٢٠٠٨).

(١٢) قوانين موازنات العراق للفترة من ٢٠٠٣ -٢٠٢١ (مجلس النواب، د.ت)

(١٣) فاتح بيرول، هو مواطن تركي ولد في انقرة ١٩٥٨، وهو كبير الباحثيين الاقتصاديين ورئيس قسم التحليلات الاقتصادية في الوكالة الدولية للطاقة، والتي تتخذ من باريس مقراً لها وهو يشرف ايضاً على سلسلة نشرات (استشراف مستقبل الطاقة العالمية) والتي تعد على نطاق واسع من افضل اصدرات الوكالة واهمها، ومصدراً موثوقاً لمعلومات الطاقة العالمية والتكهنات البعيدة المدى المتعلقة بها . وتستمد هذه السلسلة مدخلاتها من خبراء اكثر من عشرين محللاً يعملون لدى الوكالة ومن كبار خبراء الطاقة في شتى انحاء العالم . وكان قد عمل قبل التحاقه بالوكالة الدولية للطاقة، قد عمل في الامانة العامة لامانة منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) في فينا عالم ١٩٩٥ . (الباجث) وقد زار العراق نهاية عام ٢٠١٢ وصرح للصحفيين في بغداد بأمور تخص نفط العراق ومستقبلهُ (آفاق الطاقة في العراق، ٢٠١٢).

المصادر

آفاق الطاقة في العراق Iraq Energy Outlook. (٩، تشرين الأول، ٢٠١٢). www.leg.org

الأمير، ف. ق. (٢٠٠٨). *حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز The Kurdistan Regional Government and the Oil and Gas Law*. دار الغد.

البار، أ. (١٩٨٦). *التطورات في سوق البترول Developments in the Oil Market*. دار الفنون للطباعة والنشر.

بيرول، ف. (٢٠١٢). *تقرير وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency Report*.

www.ieg.org

الجلبي، ع. ع. (١٩٨٩). مستقبل النفط وآفاق التنمية في الوطن العربي The Future of Oil and Development Prospects in the Arab World. في ، *سلسلة الثقافة النفطية*. دار الحرية للطباعة.

الجلبي، ع. ع. (٢٠١٢). برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال The Iraq Future Program after the end of the Occupation. *مجلة المستقبل العربي*، ٤٠٤.

حبيب، ك. (٢٠٠٧). ندوة لندن حول مشروع قانون النفط العراقي الجديد London New Iraqi Oil Bill Symposium on the. *جريدة الاتحاد*.

الحمش، ت. (٢٠١١). جيولوجية بعض الأحواض الترسيبية في الشرق الأوسط وإمكاناتها البترولية Geology of Some Sedimentary Basins in the Middle East and Their Petroleum Potential. *مجلة النفط والتعاون العربي*، ٣٧ (١٣٨).

ختاوي، م. (٢٠١٠). *النفط وتأثيره في العلاقات الدولية Oil and its Impact on International Relations*. دار النفائس.

خليل، ن. ع. (١٩٨٠). *التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥-١٩٥٢) The Political History of the Oil Concessions in Iraq (1925–1952)*. جامعة بغداد.

دستور جمهورية العراق، Constitution of the republic of Iraq, Pub. L. No. 8 (2005).

رتليدج، أ. (٢٠٠٦). *العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ Thirst for Oil, What is America Doing in the World to Ensure its Oil Security?* (ت. م. الحنبدلي (مترجم)). دار العوم.

الرميحي، م. (١٩٨٢). النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية Oil and the International Relations, an Arab View. في *سلسلة عالم المعرفة*. ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الزينوني، ط. (٢٠١٠). التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي Developments in International Oil Prices and Their Repercussions on the Global Economy. *مجلة النفط والتعاون العربي*، ٣٦ (١٣٢).

السماك، م. أ. (١٩٨٠). *البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية Oil Iraqi Between Foreign Control and National Sovereignty*. وزارة الثقافة والإعلام.

سير باحثي مؤتمر الطاقة الدولي التاسع Research progress of the 9th International Energy Conference. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

صالح، م. م. (٢٠٠٩). الريع النفطي والاستبداد الشرقي Oil Rent and Eastern Despotism. *مجلة دراسات أقتصادية*، ٢١ .

عبدالله، ح. (٢٠١١). التحديات والفرص المحيطة بمستقبل النفط العربي The Challenges and Opportunities Surrounding the Arab Oil Future. *مجلة المستقبل العربي*، ٣٨٤ .

قناة الحرة عراق. (٢، آذار، ٢٠١٣). *النشرة الاقتصادية Economic Bulletin*.

كلير، م. (٢٠٠١). *دم ونفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين Blood and Oil, America and Energy Strategies: Where To?* (أ. رمو (مترجم)). دار الساقي.

كيوهان، ر. (٢٠١٢). مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي Passive: The implications of American Leadership for the International System (أ. م. أبو زيد, مترجم). *مجلة المستقبل العربي*، ٤٠٤ .

مابرو، ر. (٢٠٠٦). نفط الخليج في خريطة جديدة لإمدادات النفط العالمية: الاحتمالات البعيدة المدى في بيئته السوق المتغيرة Gulf Oil in a New Map of Global Oil Supply: Long-Term Possibilities in Its Changing Market Environment. في *مؤتمر الطاقة السنوي التاسع، تشرين الأول ٢٠٠٣* . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

متولي، م.، و أبو العلا، م. (١٩٨٥). *جغرافية الخليج العربي Geography of the Arabian Gulf* (ط٢). مكتبة الفلاح.

مجلس النواب Parliament . (د.ت). www.parliament.iq.

المرتضى، ع. (٢٠٠٨). *العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك) Oil Relations in the (OPEC Domain Countries)*. الأكاديمية للطباعة والتأليف والنشر.

الملاخ، د. (٢٠٠٦). *عراق ما بعد الحرب منظمة أوبك الوضع الراهن واحتمالات المستقبل War Iraq, OPEC, Current Status and Future Prospects-Post*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الموسوعة الدولية الحرة Wikipedia . (د.ت). wikipedia.org.www.ar.m

موقع منظمة أوبيك OPEC's website. (١١، آذار، ٢٠١٣):
www.opec.org.opec_web/en/51

نعمان، أ. ع. (١٩٨٣). *تطوير سياسة العراق النفطية ١٩٥٢- ١٩٦٣ The Development of Iraq's Oil Policy 1952-1963*، رسالة ماجستير منشورة. جامعة بغداد.

والترفان فايفر. (٢٠٠٦). *عهد جديد لشركات النفط الدولية في منطقة الخليج العربي، الفرص والتحديات A New Era for International Oil Companies in the Arabian Gulf Region, Opportunities and Challenges*. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وكالة البغدادية نيوز. (٢٠١٣). *ووكالات الأنباء العالمية World News Agency* .

وكالة الطاقة الامريكية. (٢٠١٣, فبراير ٢٦). *تقرير A Report.* :

www.eia.org